الأمم المتحدة

A/59/384*

الجمعية العامة

Distr.: General
27 September 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

تقرير الأداء المالي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٩٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار
نفقات فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٨٧ ٩٤١ ١٠٠ دولار
اعتمادات فترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٨ ٨٢٧ ٥٠٠ دولار
الاقتراح المقدم من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٨٥ ٣٣٣ ٤٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٨٥ ١٥٣ ٧٠٠ دولار

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

011004 011004 04-52371 (A)
0452371

أولا – مقدمة

١ – تستتبع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرتين ٢٨ و ٣١ أدناه، تخفيض الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/290) بمبلغ ٧٠٠ ١٧٩ دولار. كما تتقدم اللجنة بعدد من الملاحظات والتوصيات فيما يتعلق بإدارة وتنظيم البعثة والفرص المتاحة لتحقيق المزيد من الوفورات (انظر الفقرات ٢٥ و ٣٤ و ٣٧ و ٣٩ أدناه).

٢ – وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استخدمتها اللجنة الاستشارية في نظرها في تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

ثانيا – تقرير الأداء المالي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

٣ – قامت الجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة الاستشارية في قرارها ٥٦/٢٩٦ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بتخصيص مبلغ ٧٠٠ ٢٤٢ ٣٠٥ دولار للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، يشمل مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٩٢ دولار لإنشاء البعثة واستمرارها، ومبلغ ٩٠٠ ٨٢٥ ١١ دولار لحساب الدعم ومبلغ ٨٠٠ ٤١٦ ١ دولار لقاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي.

٤ – وبلغت النفقات للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مبلغا إجماليه ١٠٠ ٩٤١ ٢٨٧ دولار (صافيه ٢٠٠ ٧٠٨ ٢٧٩ دولار) الذي يمثل انخفاضا بمبلغ ٩٠٠ ٠٥٨ ٤ دولار عن الاعتماد الذي يبلغ إجماليه ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٩٢ دولار (انظر A/58/636، الفرع الثالث – ألف).

٥ – وتشير اللجنة إلى أن ميزانية الإبقاء على البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، على النحو الذي قدمه الأمين العام بلغت مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٤٣٠ ٣١٨ دولار. ولدى مقارنة النفقات الفعلية المبلغ عنها والتي بلغ إجماليها ١٠٠ ٩٤١ ٢٨٧ دولار للفترة المالية مع هذه التقديرات يتبين أن نسبة تنفيذ الميزانية بلغت ٩٠,٤ في المائة. وكان يمكن أن يكون معدل التنفيذ أدنى من ذلك فيما لو عمدت البعثة إلى عدم تسجيل تجاوزات التكاليف تحت مختلف بنود الميزانية (انظر الفقرات ٧ و ٨ و ٣٧ أدناه). **وبالرغم من أن معدل تنفيذ الميزانية لا يعد غير معقول كليا، نظرا لأوجه عدم**

اليقين في ميزنة البعثات الميدانية، ترى اللجنة أن بالإمكان بذل جهد أكبر لتحسين التنبؤ بالميزانية، ولا سيما بمراعاة آخر بيانات الأداء المتاحة على نحو أفضل بدلا من تطبيق التكاليف الموحدة ومعدلات الوحدات بصورة تلقائية. فعلى سبيل المثال، في حين أن تقرير أداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية يعكس الكلفة الوسطية الفعلية للسفر من أجل التناوب والإعادة إلى الوطن بمعدل ٧٠٧ دولار لكل رحلة للوحدات العسكرية ومبلغ ١ ٣٨١ دولار لكل رحلة للشرطة المدنية، بالمقارنة مع تكاليف الميزانية البالغة ٦٠٠ دولار و ١ ٨٠٠ دولار على التوالي، فإن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لا تزال تستند إلى المعدلات التي لا تعكس خبرة الأداء السابقة.

٦ - ويعزى الرصيد غير المستخدم البالغ ٩٠٠ ٠٥٨ ٤ دولار بصورة رئيسية إلى نشر المراقبين العسكريين بمعدل أقل مما أدرج في الميزانية (المتوسط الفعلي ١١١ مراقبا، بالمقارنة مع القوام المأذون به البالغ ١٢٠ مراقبا)، والجنود (المتوسط الفعلي ٠١٠ ٤، بالمقارنة مع المتوسط المقرر البالغ ٢٢١ ٤)، والشرطة المدنية (المتوسط الفعلي ٦٨٨، بالمقارنة مع المتوسط المقرر البالغ ٧٧٧) وإلى تخفيض الاحتياجات تحت النقل الجوي نتيجة إعادة تنظيم عمليات الدعم الجوي. **وتشيد اللجنة بالبعثة للنتائج التي تحققت في إعادة تنظيم عمليات النقل الجوي التي تضطلع بها.**

٧ - وتم تعويض الرصيد غير المنفق البالغ ٩٠٠ ٠٥٨ ٤ دولار جزئيا بوجود احتياجات إضافية من متطوعي الأمم المتحدة تعزى بصورة رئيسية إلى تسجيل الرسوم التي تتصل بالفترة السابقة في فترة التقرير، وإلى زيادة الاحتياجات في إطار النقل البري، والمرافق والهياكل الأساسية والخبراء الاستشاريين والسفر بمهام رسمية واقتناء المعدات واللوازم الطبية.

٨ - وتم تزويد اللجنة بناء على طلبها بمعلومات إضافية عن التجاوز في نفقات النقل البري التي أسفرت عن زيادة عن الاعتماد المخصص بنسبة ٥٧ في المائة. وترد هذه المعلومات في المرفق الأول أدناه. وتلاحظ اللجنة أن الزيادة تعزى جزئيا إلى تسجيل رسوم تعود إلى الفترة المالية السابقة في فترة التقرير (انظر أيضا الفقرة ١٠ أدناه).

٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفرع الثالث - باء من تقرير الأداء (A/58/636) أن هناك مبلغ ٠٠٠ ٥٢٥ ١٠ دولار مدرجا تحت الإيرادات والتسويات الأخرى للفترة، يتألف من ٠٠٠ ٣٣٤ ٤ دولار كإيرادات الفوائد، ومبلغ ٠٠٠ ٨٣٠ ٢ دولار تحت إيرادات أخرى/متنوعة ومبلغ ٠٠٠ ٤٣٢ ٣ دولار تحت الوفورات التي تحققت من التزامات الفترة السابقة أو إلغائها، يقابله تخفيض بمبلغ ٠٠٠ ٧١ دولار تحت تسويات الفترات السابقة.

وتطالب اللجنة بأن يتضمن تقرير أداء البعثة القادم توضيحا موجزا لتسويات الفترات السابقة، بما في ذلك إلغاء التزامات الفترات السابقة.

١٠ - وتشير اللجنة إلى ملاحظتها التي تفيد بأنه يستدل من الوفورات التي درجت البعثة على تحقيقها بمبالغ كبيرة من التزامات فترات سابقة على وجود نوع من التراخي في رصد الأموال وعلى وجود أوجه ضعف في تنفيذ الميزانية ومراقبتها، وطلبت اللجنة بذل الجهود اللازمة لمعالجة هاتين المشكلتين (انظر الفقرة ٦، A/57/772/Add.11). وتم اتخاذ بعض الإجراءات استجابة لتوصية اللجنة، على النحو الذي يمكن الاطلاع عليه من الجزء الخامس من تقرير الأمين العام عن ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/290). **ومع ذلك، فإن تسجيل نفقات تتعلق بالفترة المالية السابقة في فترة التقرير وما يتصل بذلك من إلغاء التزامات الفترة السابقة التي تنعكس في تقرير الأداء تشير على ما يبدو إلى ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لتحسين تنفيذ الميزانية ورصدها.**

١١ - ويمكن الاطلاع في الفقرات الواردة أدناه على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن بنود الإنفاق المنفردة، حيثما كانت وثيقة الصلة بالموضوع، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

المعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

١٢ - أذنت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٠/٥٨ باء، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية بالدخول في التزامات بمبلغ ٦٠٠ ٤٨٥ ٣٠ دولار (إجمالي) للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بلغ إجمالي النفقات ٢٠٠ ٦٦٩ ٩ دولار. وتلاحظ اللجنة أنه إذا استمر هذا النمط من الإنفاق، أي نحو ٥ مليون دولار شهريا، فإن احتياجات البعثة لمدة ١٢ شهرا لفترة ١٢ شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ستبلغ ٦٠ مليون دولار.

١٣ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علما بأنه بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تم تقرير أنصبة الدول الأعضاء في نفقات بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية/إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية منذ إنشائها بمبلغ مجموعه ٠٠٠ ٦٦٢ ٨٩٨ ١ دولار. وبلغت قيمة المبالغ المسددة في التاريخ نفسه ٠٠٠ ١٣٧ ٧٩٧ ١ دولار، مما يبقي رصيدا غير مسدد قدره ٠٠٠ ٥٢٥ ١٠١ دولار. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، كان

لدى البعثة رصيد نقدي قدره ٣١,٣ مليون دولار، والتزامات غير مصفاة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بمبلغ ١٦ مليون دولار.

١٤ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علما بأنه تم حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ تسديد تكاليف القوات بمبلغ مجموعه ٢٠٠ ١٨٦ ٣٢٥ دولار، في حين أن المبلغ المستحق عن الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ يبلغ ٠٠٠ ٩٠٨ ٣ دولار. وفيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، أحيطت اللجنة علما بأنه بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، كان قد تم تسديد مبلغ ٢٠٠ ٠٥١ ١٦٥ دولار وأن المبلغ المستحق يقدر بـ ٧٠٠ ١٦٤ ٢ دولار، في حين بلغ مجموع الالتزامات غير المصفاة ٨٠٠ ٨٨٨ ٥٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، تم حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ تسديد مبلغ ٠٠٠ ٣٧٩ ١ دولار عن ٤٣ مطالبة، دون وجود أي مطالبات معلقة وبلغت الالتزامات غير المصفاة ٠٠٠ ٤٠ دولار.

١٥ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن معدل شغل الوظائف في بعثة تقديم الدعم في تيمور الشرقية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، كما يلي:

	الوظائف المأذون بها	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (نسبة مئوية)
المراقبون العسكريون	٤٢	٤٣	(٢,٣)
الوحدات العسكرية	٤٣٥	٤٢٠	٣,٤
الشرطة المدنية	١٥٧	١٣٦	١٣,٤
الموظفون الدوليون	٢٧٨	٢١٨	٢١,٦
الموظفون الوطنيون	٦١٤	٥٨٥	٤,٧
متطوعو الأمم المتحدة	١٤٤	١٠٤	٢٧,٨

ثالثا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن البعثة بذلت الجهود اللازمة لتحسين عرض وثائق ميزانيتها في شكل الميزانية التي تستند إلى النتائج. بيد أن اللجنة تلاحظ أن الجزء الخامس من الميزانية المقترحة (A/59/290)، الذي يتضمن موجزا لإجراءات المتابعة التي تم اتخاذها لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومجلس مراجعي الحسابات

ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، لا يقدم أي معلومات عن الإجراءات المتخذة استجابة لملاحظات وتوصيات اللجنة الواردة في الفقرة ١٣ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/57/772/Add.11. وفي تلك الفقرة أوصت اللجنة ''بتعديل العرض الذي يتناول أداء الولاية في تقرير الأداء، والولاية والنتائج المقررة في الميزانية المقترحة بحيث تتجلى الصلة بين الإطار القائم على النتائج وخطة تنفيذ الولاية''.

١٧ - ولم تتضمن ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، على النحو المشار إليه في الفقرة ٦ من تقرير الأداء (A/58/636)، إطارا موحدا للنتائج المقررة، التي كانت ستمثل الأساس الذي يقاس عليه الأداء ويتم الإبلاغ عنه؛ وبدلا من ذلك، تم عرض أداء ولاية البعثة في شكل انتقالي. وأكد ممثلو البعثة للجنة أن تقرير الأداء القادم سيعرض في امتثال تام لشكل الميزانية المرتكزة على النتائج.

١٨ - والولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية مستمدة من قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، بعد أن رحب فيه المجلس بتوصية الأمين العام بتمديد فترة البعثة لمرحلة توطيد أخرى مدتها عام واحد، قرر تمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر، عاقدا العزم على تمديد تلك الولاية لفترة أخرى ونهائية مدتها ستة أشهر حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ كما قرر المجلس تخفيض حجم البعثة وتنقيح مهامها. ويعكس إطار الميزانية المقترحة البرامج الثلاثة المنبثقة عن قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤) والتي يرد ذكرها بالتفصيل في تقرير الأمين العام عن البعثة المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/333)، وهي: '١' دعم الإدارة العامة ونظام العدالة في تيمور - ليشتي ودعم العدالة في مجال الجرائم الخطيرة؛ '٢' دعم تطوير إنفاذ القانون في تيمور - ليشتي؛ '٣' المساهمة في صون الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي؛ وكذلك عنصر للدعم.

١٩ - وطالب مجلس الأمن في القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤) إلى الأمين العام أن يقدم توصياته بشأن مهام عنصر الشرطة والعنصر العسكري وتشكيلهما لكي يستعرضا مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وشدد على ضرورة أن تنهي الوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة جميع تحقيقاتها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وأن تستكمل المحاكمات والأنشطة الأخرى في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وأحيطت اللجنة الاستشارية علما، لدى استفسارها، بأنه من أجل تنفيذ الطلب الوارد في القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بمهام عنصر الشرطة والعنصر العسكري التابعين للبعثة وتشكيلهما، فإنه يتعين إيفاد بعثة للتقييم التقني إلى البعثة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتشير اللجنة إلى أن توصيات الأمين العام بشأن مهام عنصر الشرطة والعنصر العسكري للبعثة

وتشكيلهما التي ستقدم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى مجلس الأمن قد تقتضي إجراء تعديلات لاحقة في ملاك الموظفين.

٢٠ - وتلاحظ اللجنة أنه في حين أن عرض الميزانية يشير في الفقرة ٤ إلى أن الإنجازات المتوقعة ستفضي إلى بلوغ الهدف الذي حدده مجلس الأمن ضمن الإطار الزمني للبعثة، فإن وصف البرامج الثلاثة في الميزانية المقترحة لا يتيح تفهما واضحا لموعد تقديم مختلف نواتج البرامج، مما يولد انطباعا بأنها ستنتهي جميعا بشكل مفاجئ في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، في حين أنه ينبغي في الواقع الإلغاء التدريجي لمناصب الموظفين قبل ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، فإن عرض مؤشرات الإنجاز يحتاج إلى تحسين أكثر (على سبيل المثال، المؤشر ١-١-٢ هو في الواقع عامل خارجي).

باء - الاحتياجات من الموارد

٢١ - تبلغ الميزانية المقترحة للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مبلغا إجماليه ٤٠٠ ٣٣٣ ٨٨ دولار وتشمل مبلغا إجماليه ٥٠٠ ٢٥١ ٧٧ دولار لاستمرار البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ ومبلغا إجماليه ٩٠٠ ٠٨١ ٨ دولار للشروع في أنشطة التصفية للفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع إدراج تبرعات في الميزانية بمبلغ ٣٠٠ ٥٣ دولار و ٧٠٠ ٦ دولار لاستمرار البعثة والشروع في فترة التصفية على التوالي. وتشمل الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مقترحات الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ (A/58/795) وتحل محلها.

٢٢ - وتتكفل الميزانية المقترحة بتكاليف نشر ٤٢ ضابط اتصال عسكري (مراقبين عسكريين)، و ٣١٠ من أفراد الوحدات، ووحدة للاستجابة الدولية تتألف من ١٢٥ شخصا و ١٥٧ شرطيا مدنيا، و ٥٨ مستشارا مدنيا، و ٢٧٧ موظفا دوليا، و ٦١٤ موظفا وطنيا و ١٤٤ من متطوعي الأمم المتحدة. كما تتكفل الميزانية المقترحة بتكاليف الإبقاء على فريق انتقالي إداري يتألف من ١٠٩ أفراد (٢٤ موظفا دوليا، و ٣٥ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٥٠ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة) داخل الملاك المقترح للموظفين المدنيين بصدد الأنشطة المتصلة بتخفيض حجم البعثة والتخلص من الأصول التي لم يعد هناك حاجة إليها للقيام بعملياتها المخفضة (A/59/290، الفقرة ٧).

١ - الأفراد العسكريون والشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٤[أ]	الوظائف المقترحة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	الفرق
المراقبون العسكريون	٩٥	٤٢	(٥٣)
الوحدات العسكرية	٣ ٤٠٥	٤٣٥	(٢ ٩٧٠)
الشرطة المدنية	٥٥٠	١٥٧	(٣٩٣)
وحدات الشرطة المشكلة	١٢٥	-	(١٢٥)

(أ) تمثل أعلى مستوى من القوام المأذون به.

٢٣ - ويقترح إجراء تخفيض بمبلغ ٤٠٠ ٨٤٨ ٧٢ دولار، أو بنسبة ٨٠,٧ في المائة، بالمقارنة مع اعتماد الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تحت الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويعكس هذا التخفيض تخفيض القوام المأذون به وما يليه من إعادة الأفراد العسكريين والشرطة المدنية إلى أوطانهم.

٢ - الأفراد المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	الوظائف المقترحة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	الفرق
الموظفون الدوليون	٣٩٩	٢٧٧	(١٢٢)
الموظفون الوطنيون	٩٢٨	٦١٤	(٣١٤)
متطوعو الأمم المتحدة	٢٠٩	١٤٤	(٦٥)
المستشارون المدنيون	٨٩	٥٨	(٣١)

التوصيات بشأن الوظائف

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٤ - يعكس ملاك الموظفين المقترح في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، الذي يتألف من مكتب الممثل الخاص للأمين العام، ومكتب مدير مكتب الممثل الخاص للأمين العام، ومكتب المستشار القانوني، تعديلات تنبثق من تخفيض حجم البعثة وتنقيح مهامها، بما في ذلك تعيين الممثل الخاص للأمين العام برتبة أمين عام مساعد (وكيل أمين عام سابقا)، وتتزيل رتبة منصب مدير مكتب الممثل الخاص للأمين العام من مد-٢ إلى مد-١. كما يعكس الملاك المقترح ما يلي:

- إنشاء وظيفتين وطنيتين في مكتب الممثل الخاص للأمين العام (مساعدين معنيين بالمسائل الجنسانية ومركزي التنسيق بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)) ووظيفة إضافية من متطوعي الأمم المتحدة (المساعد الشخصي للممثل الخاص للأمين العام)
- إلغاء وظيفتين من رتبة ف – ٤ ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة في مكتب مدير مكتب الممثل الخاص للأمين العام وإنشاء وظيفتين من رتبة ف – ٣ وثلاث وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة (وظيفتين لمعالجة مهام الترجمة التحريرية والشفوية في المكتب ووظيفة موظف مراسم)
- إلغاء وظيفة من الفئة الدولية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة وإنشاء وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة (مساعد إداري) في مكتب المستشار القانوني.

٢٥ - **ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على ملاك الموظفين المقترح الخاص بالتوجيه التنفيذي والإدارة؛ بيد أنه نظرا لأن إحدى المهام الرئيسية للبعثة تتمثل في بناء القدرات الوطنية، فإن اللجنة توصي بأن تقوم البعثة، قدر الإمكان، بتوظيف موظفين وطنيين وموظفين محليين من فئة الخدمات العامة لملء الوظائف الدولية من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة. وينبغي أن يشير تقرير الأداء القادم إلى الوفورات التي تحققت نتيجة لتنفيذ هذه التوصية من توصيات اللجنة. وإذا لم تقم البعثة بتوظيف عدد كاف من الموظفين الوطنيين وموظفي فئة الخدمات العامة المحليين، فينبغي لها أن تحدد الإجراء البديل الذي اتخذته وتقديم مبرر مفصل في تقرير الأداء القادم للبعثة.**

البرنامج ١ – الإعلام ونظام العدالة في تيمور – ليشتي والعدالة في مجال الجرائم الخطيرة

٢٦ - سيقوم مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام ومكتب الشؤون السياسية ومكتب شؤون حقوق الإنسان ومكتب الإعلام ومكتب اتصال فريق الدعم المدني والوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة، أثناء الفترة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تنفيذ الأنشطة الواردة تحت البرنامج ١. ويعكس ملاك الموظفين المقترح في إطار البرنامج ١ تعديلات تنبثق من تخفيض حجم البعثة وتنقيح مهامها، بما في ذلك تعيين نائب الممثل الخاص للأمين العام برتبة مد-٢ (وظيفة أمين عام مساعد سابقا)، وتعزيز الوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة مؤقتا لمعالجة عبء العمل وإغلاق مكتب الاتصال في جاكرتا. وأحيطت اللجنة علما بأن مكتب جاكرتا قد أغلق في أيار/مايو ٢٠٠٤، دون أن تترتب على ذلك آثار عكسية على أنشطة البعثة.

٢٧ - كما يعكس الملاك المقترح في إطار البرنامج ١ ما يلي:

- في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام: تنزيل رتبة وظيفة من رتبة ف-٤ للمساعد الخاص لنائب الممثل الخاص للأمين العام إلى رتبة ف-٣ وإنشاء وظيفة من رتبة ف-٢ (المساعد التنفيذي لنائب الممثل الخاص للأمين العام)
- في مكتب الشؤون السياسية: إلغاء وظيفة من رتبة ف-٤ وإنشاء وظيفة موظف وطني (موظف شؤون سياسية)
- في مكتب شؤون حقوق الإنسان: إلغاء وظيفة من رتبة ف-٥ و ١٠ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة ووظيفة من متطوعي الأمم المتحدة وإنشاء ١٧ وظيفة موظف وطني (١٦ موظفا لشؤون حقوق الإنسان ومترجم شفوي/تحريري)
- في مكتب الإعلام: إلغاء ثلاث وظائف من رتبة ف-٣ ووظيفة ضابط اتصال من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وإنشاء وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة (مساعد لشؤون الإعلام)
- في مكتب اتصال فريق الدعم المدني: إنشاء وظيفة موظف تقييم من رتبة ف-٣
- في الوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة: إلغاء وظيفتين من الفئة الدولية من وظائف قضاة محكمة مقاطعة ديلي (وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة برتبة ف-٤)؛ وتنزل رتبة ست وظائف من رتبة ف-٣ إلى رتبة ف-٢/١ وإنشاء أربع وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة و ١٦ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة.

٢٨ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول ملاك الموظفين المقترح في إطار البرنامج ١، باستثناء ما يلي:** (أ) **ليس هناك على ما يبدو أي مبرر لاقتراح إنشاء وظيفة مساعد تنفيذي برتبة ف-٢ لنائب الممثل الخاص للأمين العام، نظرا لتخفيض حجم البعثة وتنقيح مهامها، بالإضافة إلى أن هناك وظيفة مساعد خاص لنائب الممثل الخاص للأمين العام برتبة ف-٤ سيتم تنزيلها إلى رتبة ف-٣؛** (ب) **ترى اللجنة أن هناك أساسا منطقيا محدودا لطلب وظيفة إضافية برتبة ف-٣ لموظف تقييم في مكتب اتصال فريق الدعم المدني لمعالجة عمل المستشارين المدنيين الـ ٥٨؛ وتشير اللجنة إلى أن من المقترح تخفيض عدد المستشارين المدنيين من ٨٩ خلال الفترة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٥٨ للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.** ويتضمن المرفق الثاني أدناه تفصيلا للمستشارين الـ ٥٨ حسب ميدان الدعم ولقب الوظيفة ورتبتها.

٢٩ - وفيما يتعلق بالملاك المقترح للوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة الذي ينص على إلغاء وظيفتين من الفئة الدولية (وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة برتبة ف-٤) وإنشاء أربع وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة و ١٦ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة والذي يمثل زيادة صافية قدرها ١٨ وظيفة، تلاحظ اللجنة أنه عقب إنجاز أنشطة التحقيقات سيجري تخفيض ١٣ وظيفة في ملاك الوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة (سبع وظائف من الفئة الدولية، وتسع وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة ووظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة). وتشير اللجنة إلى أن مجلس الأمن أكد في قراره ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، على ضرورة أن تنهي الوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة جميع تحقيقاتها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. **وتتوقع اللجنة مواصلة تعديل ملاك الوحدة بعد ذلك بحيث يتلاءم مع المهام المتبقية عندما تنتهي من إنجاز التحقيقات.**

البرنامج ٢ - تطوير إنفاذ القوانين في تيمور - ليشتي

٣٠ - سيواصل كبير مستشاري الشرطة تنفيذ الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج ٢ أثناء الفترة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويعكس الملاك المقترح لموظفي المكتب تعديلات ناجمة من تخفيض حجم البعثة وتنقيح مهامها وينص على تخفيض وظيفتين برتبة ف-٤ و ٢٠ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة للمترجمين الشفويين والتحريريين. **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الملاك المقترح لمكتب كبير مستشاري الشرطة.**

البرنامج ٣ - الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي

٣١ - سيواصل مكتب قائد القوة تنفيذ الأنشطة الواردة في إطار البرنامج ٣ أثناء الفترة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويعكس الملاك المقترح للمكتب تعديلات ناجمة عن تخفيض حجم البعثة وتنقيح مهامها وينص على إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (مساعد إداري) و ٢٥ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة للمترجمين الشفويين والتحريريين. **وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على التغييرات المقترحة في ملاك موظفي مكتب قائد القوة. بيد أنها ترى أن رتبة مد-٢ لوظيفة قائد القوة لا تعكس بصورة كافية تخفيض العنصر العسكري للبعثة وتنقيح مهامها. ولذلك، توصي اللجنة بتصنيف الوظيفة برتبة مد-١ (انظر الفقرات ٢٤-٢٧ أعلاه والفقرة ٣٣ أدناه).**

عنصر الدعم

٣٢ - تقع مسؤولية تقديم الدعم لعمليات البعثة على عاتق شعبة الإدارة، التي يعكس ملاك موظفيها المقترح تعديلات ناجمة عن تخفيض حجم البعثة وتنقيح مهامها. وينص التغيير

الصافي في ملاك موظفي الشعبة على إلغاء ١٠٧ وظائف من الفئة الدولية، و ٢٨١ وظيفة وطنية و ٧٧ وظيفة من متطوعي الأمم المتحدة. ويتضمن جدول الملاك المقترح للشعبة ١٠٩ وظائف لفريق الانتقال الإداري (وظيفة برتبة مد-٢، وأربع وظائف برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٤، وثلاث وظائف برتبة ف-٣، و ١٥ وظيفة برتبة الخدمة الميدانية و ٥٠ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة و ٣٥ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة) التي ستتولى أثناء فترة الثلاثة أشهر (تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) معالجة الأنشطة المتصلة بتخفيض حجم البعثة والتخلص من الأصول التي لم تعد بحاجة إليها لعملياتها المخفضة.

٣٣ - ويعكس جدول الملاك المقترح للشعبة تنزيل رتبة وظيفة رئيس الإدارة من مد-٢ إلى مد-١، ووظائف رؤساء الخدمات الإدارية وخدمات الدعم الموحدة من مد-١ إلى ف-٥ ووظائف جميع رؤساء الفروع، بما في ذلك كبير ضباط الأمن من رتبة ف-٥ إلى رتبة ف-٤، وتنزيل رتبة وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة برتبة ف-٤ في مكتب كبير الموظفين الإداريين إلى رتبة ف-٣.

٣٤ - ليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على التغييرات المقترحة في ملاك موظفي شعبة الإدارة. بيد أنه نظرا للتخفيض الهام في عمليات البعثة، ترى اللجنة أن ملاك موظفي عدد من الوحدات التنظيمية للشعبة لم يجر تعديلها بصورة كافية بما يتناسب مع تخفيض مهامها، بما في ذلك مركز الدعم المشترك، وفرع العمليات الجوية وفرع الإمداد. وتتوقع اللجنة، على الرغم من أنها لا توصي بإجراء أي تخفيضات محددة في الملاك المقترح لهذه الوحدات، أن يعكس تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التدابير المتخذة لتنفيذ ملاحظة اللجنة، بالإضافة إلى الوفورات التي تحققت.

٣ - تكاليف التشغيل

التكاليف الموزعة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	التكاليف المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥
٦٥ ٥٥١ ٣٠٠	٣١ ٧٣٦ ٤٠٠

٣٥ - تمثل احتياجات التشغيل المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ انخفاضا قدره ٩٠٠ ٨١٤ ٣٣ دولار، أو بنسبة ٥١,٦ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المخصص للفترة الراهنة. ويتمثل السبب الرئيسي لتخفيض الاحتياجات في تخفيض حجم البعثة وتصفيتها المتوقعة.

السفر في مهام رسمية

٣٦ - تقدر تكاليف السفر في مهام رسمية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، على النحو المبين في الفرع الثاني - ألف من الميزانية المقترحة، بمبلغ ٠٠٥ ٤٨٤ دولار، الذي يمثل انخفاضا قدره ٣٠٠ ٢٣٧ دولار، بالمقارنة مع مبلغ ٨٠٠ ٧٢١ دولار المخصص للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. ويعكس المجموع الذي يبلغ ٠٠٥ ٤٨٤ دولار تخصيص مبلغ ٨٠٠ ١٠٥ دولار للسفر المتصل بالتدريب، الذي يمثل تخفيضا قدره ٢٠٠ ٧١ دولار بالمقارنة مع الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وتخصيص مبلغ ٧٠٠ ٣٧٨ دولار للسفر في مهام رسمية أخرى، الذي يمثل انخفاضا قدره ١٠٠ ١٦٦ دولار بالمقارنة مع الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وتلاحظ اللجنة من المعلومات التكميلية التي قُدمت إليها أن مجموع الكلفة التقديرية البالغة ٧٠٠ ٣٧٨ دولار للسفر في مهام رسمية (غير التدريب) تشمل سفر موظفي البعثة الفنيين إلى المقر في نيويورك لإجراء مشاورات (٠٠٥ ٩٧ دولار) وإلى مختلف المواقع داخل البعثة (٩٠٠ ٦٤ دولار)، وسفر موظفي إدارة عمليات حفظ السلام إلى البعثة (٠٠٠ ١٠٥ دولار) وسفر الموظفين الإداريين (٣٠٠ ١١١ دولار).

٣٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ حدوث تجاوز هام في التكاليف (٨٠٠ ٤٢٤ دولار) تحت السفر في مهام رسمية، يعكس زيادة بنسبة ٥٧ في المائة، عن الاعتماد المدرج في الميزانية وقدره ٢٠٠ ١٧٠ ١ دولار. **وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء هذه الزيادة الحادة في تكاليف السفر غير المدرجة في الميزانية وتأمل بأن تتخذ الإدارة التدابير اللازمة لترشيد نفقات سفر البعثة ورصدها ومراقبتها. وتأمل اللجنة بتحقيق وفورات وأن تنعكس هذه الوفورات في تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. كما تعرب اللجنة الاستشارية عن قلقها لأن أكثر من ٥٠ في المائة من جميع نفقات السفر قد تكبدت بصدد سفر الموظفين الإداريين للبعثة. كما تلاحظ اللجنة حدوث تجاوز هام في تكاليف السفر المتصل بالتدريب (٧٠٠ ٢٠٥ دولار، بالمقارنة مع الاعتماد المخصص وقدره ٠٠٠ ٦٥ دولار). وبينما تعترف اللجنة بفائدة التدريب، فإنها تحذر الإدارة من ضرورة مراعاة الولاية المتغيرة للبعثة وتصفيتها في المستقبل مراعاة كاملة. وعلى الرغم من أن اللجنة لا توصي بإجراء تخفيضات محددة في تقديرات السفر، فإنها تتوقع أن يعكس تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تحقيق وفورات في إطار سفر الموظفين.**

المرافق والهياكل الأساسية

٣٨ - تلاحظ اللجنة من المعلومات التكميلية التي قُدمت إليها أنه في حين أن الاحتياجات المقدرة للمرافق والهياكل الأساسية تبين انخفاضا إجماليا قدره ٦٠٠ ٢٨٥ ٩ دولار، أو بنسبة ٦٠,٦ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، فإن من المتوخى وجود احتياجات إضافية من أجل اقتناء معدات الأمن والسلامة (٥٠٠ ٣١٩ دولار)، وخدمات الأمن (٠٠٠ ٤٠ دولار)، وخدمات التشييد (٠٠٠ ٥٠٠ دولار)، ولوازم الصيانة (٠٠٠ ٣٦ دولار). **وفيما يتعلق بالاعتماد المطلوب لإجراء التحسينات الأمنية، ترى اللجنة أنه ينبغي إجراء تفاعل وثيق بين البعثة والمقر بشأن مسألة التحسينات الأمنية وتنفيذ المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا.**

٣٩ - وخلصت اللجنة الاستشارية في سياق استعراضها لوثيقة الميزانية إلى استنتاج مفاده أن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية لا تراعي على نحو كاف أن البعثة ستقوم خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بالتخفيض التدريجي لموجوداتها كالمولدات والمركبات ومعدات الاتصالات والتجهيز الالكتروني للبيانات، فضلا عن أماكن عمل البعثة والمعدات التي تستأجرها حاليا، الأمر الذي سيحقق تخفيضا في احتياجات قطع الغيار والنفط والزيوت ومواد التشحيم، والمرافق، والتأمين، والإيجارات، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من أن اللجنة لا توصي بإجراء تخفيضات محددة في هذا الحساب، فإنها تتوقع أن يعكس تقرير أداء البعثة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تحقيق وفورات تعزى إلى التخفيض التدريجي لموجودات البعثة والأماكن والمعدات التي تستأجرها البعثة.

التخلص من الأصول

٤٠ - وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٠/٥٨ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على التبرع بالأصول التي تبلغ قيمتها المسجلة في الجرد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ نحو ٣٥,٣ مليون دولار إلى حكومة تيمور - ليشتي. وأحيطت اللجنة علما لدى استفسارها، بأنه تم في الفترة شطب بنود من قائمة التبرع لمجموعة متنوعة من الأسباب كالأضرار العرضية والفقدان أو التعطل، أو النقل إلى بعثات أخرى؛ وأسفرت هذه التعديلات عن تنقيح قيمة جرد الأصول المتبرع بها البالغة ٣٣,٦ مليون دولار التي تم التبرع منها بأصول بلغت قيمتها ٧,٩ مليون دولار؛ وتوشك أن تنجز عملية التبرع بأصول إضافية تبلغ قيمتها في الجرد ٤ ملايين دولار. كما أحيطت اللجنة علما بأن البنود المتبرع بها تشمل ما يلي: ٢٦٧ مكيف هواء، و ٦٣٣ ١ جهاز لاسلكي، و ٥٤٨ حاسوب مكتبي وشاشة عرض، و ٤١٥ طابعة، و ٧٥ مولدا كهربائيا، و ١٥٢ وحدة اغتسال و ١٣٠ مركبة

خفيفة. **وتأمل اللجنة في أن تقوم البعثة بسرعة وكفاءة بنقل أصولها وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٦٠ ألف، والتعجيل بتحديد الأصول التي يمكن التخلص منها بأكثر الطرق فعالية من خلال التبرع بها إلى حكومة تيمور – ليشتي.**

التعليقات والتوصيات الأخرى

٤١ – **تشدد اللجنة على أهمية التعاون والتفاعل بين الوكالات في مجال بناء القدرات الوطنية في تيمور الشرقية.** وفي هذا الصدد، تود اللجنة الاستشارية أن تلفت انتباه ممثلي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى الفرع الثالث – باء المتعلق بدور منظومة الأمم المتحدة من تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن، (S/2004/333، الفقرات من ٥٩ إلى ٦٣) وإلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''تقييم استجابة منظومة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية: التنسيق والفعالية'' (A/58/85-E/2003/80).

رابعا – استنتاجات اللجنة الاستشارية

٤٢ – ترد في الفقرة ٢٣ من تقرير الأداء (A/58/636) إشارة إلى الإجراء الذي يتعين أن تتخذه اللجنة الاستشارية بصدد تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. **وتوصي اللجنة بأن تبت الجمعية العامة بشأن معاملة الرصيد غير المثقل الذي يبلغ إجماليه ٩٠٠ ٠٥٨ ٤ دولار فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ومطلوب أيضا أن تبت الجمعية العامة في معاملة الإيرادات والتسويات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بمبلغ ٠٠٠ ٥٢٥ ١٠ دولار.**

٤٣ – ويرد في الفقرة ٣٨ من الميزانية المقترحة (A/59/290) إشارة إلى الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة بصدد تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. **وفي ضوء تعليقات اللجنة الاستشارية المذكورة أعلاه، توصي اللجنة بتخفيض احتياجات الميزانية المقدرة من مبلغ ٤٠٠ ٣٣٣ ٨٥ دولار إلى مبلغ ٧٠٠ ١٥٣ ٨٥ دولار.**

الوثائق

- تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/636).
- ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/290).
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (A/57/772/Add.11).
- قرارات الجمعية العامة ٥٦/٢٩٦، و ٥٧/٣٢٧، و ٥٨/٢٦٠ بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.
- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2004/333).
- قرارات مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢)، و ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، و ١٤٨٠ (٢٠٠٣)، و ١٥٤٣ (٢٠٠٤).
- تقرير وحدة التفتيش المشتركة: تقييم استجابة منظومة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية: ''التنسيق والفعالية'' (A/58/85-E/2003/80).

المرفق الأول

معلومات فيما يتعلق بالاحتياجات الإضافية في إطار النقل البري أثناء فترة تقرير الأداء ٢٠٠٢-٢٠٠٣

تعزى الاحتياجات الإضافية في إطار البند المذكور أعلاه إلى العوامل التالية:

(أ) مراكز خدمات التشغيل - شمل انسحاب فيلق السوقيات التابع للقوة الأسترالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ على نحو غير متوقع انسحاب الوحدة التي كانت تتولى سابقا تشغيل مراكز خدمات الوقود لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ونتيجة لذلك، كان من الضروري أن تقوم البعثة بالتعاقد على هذه الخدمة غير المدرجة في الميزانية إلى جانب توزيع وصرف الوقود.

(ب) وعندما أفلس المتعاقد السابق، كان من الضروري إبرام عقد جديد لتوزيع الوقود من سائر الأنواع. وتبين أن العقد الجديد أكثر كلفة من العقد السابق.

(ج) زيادة متوسط سعر الوقود من السعر المدرج في الميزانية البالغ ٠,٣٠ دولار لكل لتر إلى ٠,٣٦ دولار لكل لتر.

(د) حل فريق الهندسة الياباني محل وحدتي الهندسة التابعتين لباكستان وبنغلاديش في مطلع عام ٢٠٠٢. وتجاوز حجم الأنشطة بالإضافة إلى المنطقة الجغرافية التي يغطيها فريق الهندسة الياباني ما كان تغطيه وحدتا الهندسة السابقتان تجاوزا كبيرا، وزاد الاستهلاك الفعلي للوقود المستخدم للأشغال الهندسية وإصلاحات الهياكل الأساسية زيادة هامة (ويقدر أن فريق الهندسة الياباني يستخدم ١٥٠ ٠٠٠ لتر من الوقود شهريا زيادة عما كان يستخدم سابقا).

(هـ) التأخر في ورود فواتير الوقود المستهلك في الفترة المالية السابقة، والتي تم استيعاب تكاليفها في فترة التقرير.

المرفق الثاني

تكوين مستشاري فريق الدعم المدني للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

ميدان الدعم	اللقب الوظيفي	الرتبة	القوام المقترح
الرئيس	مستشار مجلس الدفاع والأمن	ف - ٥	١
الرئيس	مستشار لمجلس الدولة	ف - ٥	١
البرلمان	مستشار قانوني	ف - ٤	٢
المحاكم	مدرب قضاة محكمة الاستئناف	ف - ٥	٣
المحاكم	مدرب قضاة محاكم المقاطعات	ف - ٤	٤
المحاكم	مدرب كتاب المحاكم	ف - ٣	٢
المدعي العام	مستشار متخصص بشؤون الجريمة المنظمة	ف - ٤	١
المدعي العام	مستشار المدعي العام	ف - ٤	١
المدعي العام	مستشار محاكمات الجرائم العادية	ف - ٤	١
مجلس الوزراء	مستشار قانوني	ف - ٤	٢
رئيس الوزراء	مستشار لشؤون حقوق الإنسان	ف - ٤	١
رئيس الوزراء	مستشار قانوني	ف - ٤	١
الأعمال المصرفية	مستشار للشؤون المصرفية	ف - ٥	٢
الشؤون المالية	مستشار لشؤون التخطيط	ف - ٥	١
الشؤون المالية	كبير مستشاري الجمارك	ف - ٥	١
الشؤون المالية	مستشار لشؤون الخزانة	ف - ٥	١
الشؤون المالية	مستشار لتخطيط الميزانية	ف - ٥	١
الشؤون المالية	مستشار قانوني	ف - ٤	١
الشؤون المالية	مستشار المفوض	ف - ٤	١
الشؤون المالية	مستشار لشؤون الضرائب/قانوني	ف - ٤	١
الشؤون المالية	مستشار لشؤون الجمارك	ف - ٤	١
الشؤون المالية	مستشار لتنفيذ الميزانية	ف - ٤	١
الشؤون المالية	مستشار لشؤون الحسابات والمدفوعات	ف - ٤	١
الشؤون المالية	مستشار لإدارة الديون والأصول	ف - ٤	١
الشؤون المالية	مستشار للمراجعة الداخلية للحسابات	ف - ٤	١
الشؤون المالية	مستشار لشؤون جداول المرتبات	ف - ٤	١
الشؤون المالية	مستشار لإدارة العقود	ف - ٤	١
الشؤون المالية	مستشار لشؤون الموارد البشرية	ف - ٣	١

ميدان الدعم	اللقب الوظيفي	الرتبة	القوام المقترح
الشؤون المالية	مستشار لإدارة الشبكات	ف – ٣	١
الشؤون المالية	مستشار لإدارة الشبكات	ف – ٢	١
نظام العدالة	كبير المستشارين القانونيين	ف – ٥	١
نظام العدالة	مستشار للمحامي العام	ف – ٤	١
نظام العدالة	مستشار لشؤون السجون	ف – ٣	١
إدارة الدولة	مستشار لشؤون الحكم المحلي	ف – ٤	١
إدارة الدولة	مستشار لشؤون الإدارة العامة	ف – ٣	١
النقل	مستشار لشؤون الطيران المدني	ف – ٥	١
النقل	مستشار لشؤون المطارات والموانئ	ف – ٤	١
التنمية	مستشار للشؤون الإدارية والمالية	ف – ٣	١
التجارة	مستشار لشؤون التنمية الصناعية	ف – ٣	١
المفتش العام	مستشار للمفتش العام	ف – ٤	١
المفتش العام	مستشار للمفتش العام	ف – ٣	١
التعليم	مستشار لشؤون التعليم	ف – ٥	١
التعليم	مستشار للشؤون الإدارية والمالية	ف – ٣	١
الصحة	مستشار للشؤون الصحية	ف – ٥	١
الدفاع	مستشار لشؤون الدفاع	ف – ٤	١
الشؤون الخارجية	مستشار قانوني	ف – ٤	١
الداخلية	مستشار لشؤون الأمن الداخلي	ف – ٤	١
الداخلية	مستشار لشؤون تعزيز المؤسسات	ف – ٤	١
الداخلية	مستشار للشؤون الإدارية والمالية	ف – ٣	١
المجموع			**٥٨**